

دور القروض الموجهة في تمويل التنمية الاقتصادية (المصارف التجارية في العراق – حالة دراسية 2005-2018)

الدكتور صباح حسن العكيلي - كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة
Sabah_al_61@yahoo.com

المستخلص :

نحاول في هذا البحث أن نبين دور القروض الموجهة بنوعيتها النقدية والتعهدية في تمويل التنمية الاقتصادية ، إذ تم استخدام بعض النسب المالية لإجراء عملية التحليل لجميع المصارف التجارية (الحكومية والخاصة) العاملة في العراق ومن هذه النسب (نسب التغير والأهمية النسبية) ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها إن دور القروض الموجهة في تمويل الاقتصاد العراقي من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق كان متدنياً جداً ولا يتوافق مع حجم إجمالي الناتج المحلي أو إيداعات المودعين لدى تلك المصارف .

الكلمات المفتاحية : القروض الموجهة ، التنمية الاقتصادية ، السياسة المصرفية ، السياسة الاقراضية

Abstract

In this research, we try to show the role of loans directed at both its cash and pledge types in financing economic development, as some financial ratios were used to conduct the analysis process for all commercial banks (governmental and private) operating in Iraq, and from these ratios (rates of change and relative importance), the study found that A group of conclusions was the most important of which is the role of loans directed in financing the Iraqi economy by commercial banks operating in Iraq was very low and does not correspond to the size of the gross domestic product or deposits of depositors with those banks.

Key words: directed loans, economic development, banking policy, lending policy

مقدمة :

تعد التنمية الاقتصادية احد الأهداف الأساسية التي تسعى إليها معظم الدول ، فهي عملية شاملة تمس جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وان عملية تحقيق هذا الهدف تحتاج إلى توفير مصادر مالية من قبل الدولة لتمويل أنشطتها الاستثمارية والإنتاجية ، ولذلك تعتبر عملية تمويل التنمية الاقتصادية من أهم المعوقات التي تواجه الدول لاسيما البلدان النامية والتي تكون سبباً بفشل السياسات الاقتصادية لها ، ويعد الإقراض المصرفي من بين الركائز الأساسية التي تستند عليها الدول في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال دوره الحيوي في تمويل الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية للدولة . والعراق يعتبر كغيره من البلدان النامية ولازال يعاني من ضعف نظامه المالي في تجميع موارد التمويل لأسباب تتعلق بعدم حصوله على معرفة واسعة واكتساب خبرة مهنية كافية تمكنه من استخدام آلية العمل الملائمة مع الشروط العامة والشاملة المعتمدة لدى مختلف الأنظمة المصرفية المتقدمة من جانب واعتماد نظامه المصرفي لأنواع معينة من القروض الموجهة لتمويل أنشطة استثمارية محدودة مع تدني أنشطة القروض الموجهة لتمويل أنشطة الاستغلال التي ترتبط أصلاً بالأشخاص الطبيعيين والمؤسسات الذين يواجهون حالات العسر المالي وبحاجة للسيولة لتمويل أنشطتهم من جانب وعدم توافق رؤوس الأموال المملوكة لدى المصارف العاملة وحجوم الأموال

المودعة لديها مع مقدار إجمالي القروض الموجهة لتمويل الاقتصاد العراقي من جانب آخر ، ومن هنا تبرز أهمية الدراسة الحالية التي تسعى إلى إثارة اهتمام القطاع المصرفي في العراق إلى الدور الذي تلعبه القروض الموجهة بأنواعها المختلفة النقدية والتعهدية في تحقيق النمو الاقتصادي . وبهدف تغطية الدراسة والإحاطة بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع ، فقد تم هيكلتها في أربعة مباحث يتناول الأول منها منهجية البحث وأما المبحث الثاني سيتناول الجانب النظري فيما خصص المبحث الثالث للجانب العملي وأما المبحث الرابع فقد تناول الاستنتاجات والتوصيات للبحث.

المبحث الأول : منهجية البحث

أولاً : مشكلة البحث :

نظراً للدور الذي تلعبه القروض الموجهة من قبل المصارف في الحياة الاقتصادية من خلال تمويل الأنشطة الاستثمارية والانتاجية كان لزاماً على كل دولة أن تعتني بجهازها المصرفي من حيث تقديمه الخدمات والتسهيلات المصرفية النقدية والتعهدية التي تؤثر في التنمية الاقتصادية ومما سبق تبرز معالم إشكالية البحث بالسؤال الآتي :

(ما مدى مساهمة القروض الموجهة في تمويل التنمية الاقتصادية)، وينبثق منها تساؤلات فرعية هي :

1- هل للقروض الموجهة دور في تمويل التنمية الاقتصادية ؟

2- ما هي مكانة المصارف التجارية في تمويل التنمية الاقتصادية ؟

ثانياً: أهداف البحث :

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي :

- 1- تحديد دور القروض الموجهة لتمويل أنشطة القطاعات الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي .
- 2- محاولة الوقوف على المشاكل والتحديات التي تواجه القروض الموجهة لتمويل أنشطة القطاعات الاقتصادية .
- 3- تقديم مقترحات وتوصيات لإدارات المصارف العراقية بضرورة اعتمادها تقديم قروض موجهة متنوعة لتمويل أنشطة القطاعات الاقتصادية لما لها من دور في التنمية الاقتصادية.

ثالثاً : فرضية البحث :

استند البحث الى الفرضيات الرئيسية الآتية :

- 1- للقروض الموجهة دور في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في تمويل أنشطة القطاعات الاقتصادية .
- 2- تؤدي التنمية الاقتصادية الى زيادة الطلب على الائتمان المصرفي من خلال معالجتها للبطالة وتحسين مستوى المعيشة .

رابعاً : أهمية البحث :

تستمد أهمية البحث من خلال الآتي :

- 1- كونه يمثل دراسة تحليلية لأنواع القروض الموجهة في تمويل التنمية الاقتصادية .
- 2- إبراز الدور الذي تلعبه المصارف التجارية في عملية تسهيل وتنفيذ البرامج التنموية لتحقيق التنمية وما يتطلب منها في رسم سعر للفائدة يشجع المستثمرين في التوجه نحو تأسيس المشاريع الوطنية ويشجع المدخرين أيضاً .

خامساً : الحدود الزمانية والمكانية

- 1- الحدود المكانية : يتمثل بالمصارف التجارية (الحكومية والأهلية) العاملة بالعراق والبالغ عددها (71) مصرفاً .
- 2- الحدود الزمانية : مدة الدراسة 2005- 2018 .

المبحث الثاني : الإطار النظري للقروض الموجهة

أولاً : مفهوم وأهمية القروض الموجهة

تعد القروض الموجهة إحدى أنواع الائتمان النقدي والتي تصنف إلى ثلاثة أقسام وهي (قروض موجهة لتمويل أنشطة الاستغلال، قروض موجهة لتمويل أنشطة الاستثمار ، وكذلك قروض موجهة لتمويل التجارة الخارجية أي الصادرات) ، وعلى الرغم من تباين الآراء حول المفهوم الاقتصادي للقروض إلا إن الجميع يتفق في كونه مبلغ مالي مدفوع من قبل المصرف للأفراد والمؤسسات بهدف تمويل نشاط اقتصادي (إنتاجي أو استهلاكي) لفترة زمنية محددة ، وعموماً تعرف القروض الموجهة أو ما تعرف بالقروض المصرفية بأنها : عبارة عن تسهيلات ائتمانية مباشرة تمنح إلى عملاء المصرف وذلك بموجب اتفاق بين المصرف والمقترض والذي يتم بموجبه قيام المصرف بأقراض العميل مبلغاً معيناً من المال ولمدة معينة لغرض تمويل احتياجاتهم في المدى القصير والمتوسط والبعيد (عبداً الله ، الطراد ، 2006 : 186) ، وعادة ما يتم الاتفاق مع العميل على طريقة سداد مبلغ القرض بالإضافة إلى الفوائد والعمولات ، وقد يتم سداد القرض وفوائده إما على شكل أقساط شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية ، وسيتم تسديد كامل القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق . وتكمن أهمية القروض باعتبارها المورد الأساسي الذي يعتمد عليه المصرف للحصول على إيراداته والتي تمثل الجزء الأكبر من استخداماته ، ولذلك تولي المصارف التجارية القروض المصرفية عناية خاصة ، كما تعد القروض أيضاً من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان التي ينتج عنها زيادة الودائع والنقد المتداول فضلاً عن ارتفاع الفوائد والعمولات والتي تعد كمصدر للإيرادات ومن خلالها يتمكن المصرف من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك المصارف .

ثانياً : أنواع القروض الموجهة

تعتبر القروض المصرفية الأساس الذي تقوم عليه العلاقة بين المصرف والشخص المقترض سواء أكان شخصاً طبيعياً أم معنوياً ، وتوجد عدة تصنيفات للقروض الموجهة تختلف باختلاف المعيار المتبع بالتصنيف كمعيار ضمان القرض المتضمن القروض المضمونة وغير المضمونة ومعيار الهدف من القرض مثال القروض التجارية والإنتاجية والاستهلاكية ومعيار حسب الأجل (المدة)، حيث تقسم تلك لقروض وفق هذا المعيار إلى قروض قصيرة الأجل والتي توجه لتمويل نشاطات الاستغلال وقروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل تتعلق بتمويل نشاطات الاستثمار والتجارة الخارجية (الجنابي ، ارسلان ، 2009 ، 132) ، وسنتطرق بشيء من التفصيل عن أنواع القروض الموجهة وفق معيار (الأجل) باعتبارها المحور الأساسي لموضوع الدراسة وهي كالآتي :

1 - القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال :

تعرف القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال بأنها : قروض قصيرة الأجل والتي لا تتعدى في الغالب سنة تقوم بها المصارف في تمويل النشاطات خلال دورة الاستغلال (الدورة الإنتاجية) كالتمويل وتخزين الإنتاج والتعبئة والتغليف وغيرها وهي تتكرر باستمرار (لطرش ، 2003 ، 57) ، كما إنها قروض توجه لتمويل الموجودات المتداولة في الميزانية وبالتحديد القيم القابلة للتحويل لضمان سداد قرض الاستغلال للمصرف من خلال الإيرادات المتحصل عليها خلال دورة الاستغلال ، وعموماً ترتبط هذه القروض بحركات صندوق النقد الخاص بالشركات الذي يكون مرة مديناً ومرة دائناً وحسب وتيرة نشاطها وقدرتها على تحصيل ديونها من الغير ، وتصنف قروض الاستغلال إلى صنفين رئيسيين هما القروض العامة والقروض الخاصة وهي كالآتي :

أ - القروض العامة (قروض الصندوق)

وهي ما تعرف بقروض الصندوق لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة أو تمويل قيم الاستغلال أو تمويل حساب الزبائن ، إذ تلجأ المؤسسات إلى هذا النوع من القروض لأجل مواجهة صعوبات مالية مؤقتة أي صعوبات مؤقتة في السيولة مما يجعلها في إخراج إزاء تعثرها في سداد مستحقات الزبائن (Rouyer, Choine, 1998, P:85) ، وتصنف قروض الصندوق إلى الآتي (عبد الحميد ، 2007 ، 105) :

- تسهيلات الصندوق : وهي عبارة عن قروض قصيرة الأجل تمنح للزبائن لتقليل أزمة السيولة المؤقتة والناجمة عن تأخر إيرادات الزبون مقابل زيادة نفقاته التي تدفع لرواتب العمال أو الفواتير وغيرها وبالتالي لا تتوفر لديه السيولة الكافية لتغطية تلك الالتزامات ، وفي هذه الحالة يسمح المصرف أن يكون حساب الزبون مدينياً لعدة أيام من الشهر .
- السحب على المكشوف : وهو عبارة عن مبلغ مالي يقدمه المصرف لزيونه يسمح له بسحبه بما يزيد عن رصيد حسابه الجاري أي يصبح حسابه مدينياً في حدود مبلغ معين ولفترة أطول نسبياً قد تصل إلى سنة كاملة ، ويستعمل المكشوف لتمويل أنشطة المؤسسة في حال تعرضها إلى صعوبات مالية ينتجها السوق كانهخفاض أسعار السلع أو/ و عدم انتظام توريدها .
- القروض الموسمية : وهي تلك القروض التي يمنحها المصرف بتمويل نشاط موسمي لزيائنه ، إذ إن الكثير منهم لديهم نشاطات غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الإنتاج (دورة الاستغلال) بل إن دورة الإنتاج أو دورة البيع تكون موسمية وبالتالي فإن الزبون يقوم بأجراء النفقات خلال هذه الفترة ويحتاج إلى السيولة فيلجأ إلى القروض الموسمية .
- قروض الربط : وهي عبارة عن قروض يمنحها المصرف للزبون في حال حاجته إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية تكون في الغالب تحققها شبه مؤكد لكنها مؤجلة فقط لأسباب خارجية دعت إلى التأخير ، وفي مثل هذا النوع من القروض يقوم المصرف بالتأكد من تحقق العملية محل التمويل بأنها شبه مؤكدة وبعدها يتخذ قراره بالموافقة من عدمها .
- ب - القروض الخاصة : وهي تلك القروض الموجهة لتمويل أصل معين من الأصول المتداولة وليست عامة الأصول المتداولة كما هو الحال في القروض العامة ، وتصنف القروض الخاصة إلى ثلاثة أنواع هي تسبيقات البضائع وتسبيقات على الصفقات العمومية والخصم التجاري وكالاتي :
- تسبيقات البضائع : وهي تلك القروض الموجهة للزبون لتمويل مخزون معين مقابل بضائع كضمان للمقرض (المصرف) وعلى المصرف التأكد من وجود البضاعة ومواصفاتها ومبلغها ، إذ إن هذا النوع من القروض يمنح خصوصاً لتمويل الموارد الأساسية (الموارد الداخلة) .
- تسبيقات على الصفقات العمومية : وهي تلك القروض التي تمنحها المصارف للمقاولين من اجل انجاز نشاطات لفائدة السلطات العامة (الوزارات) ، أي إنها عبارة عن اتفاقيات للشراء وتنفيذ أنشطة معينة لصالح السلطات العامة من جهة والمقاولين والموردين من جهة أخرى .
- الخصم التجاري : وهو احد أشكال القروض التي تمنحها المصارف للزبون عن طريق عملية الخصم التجاري والتي من خلالها يقوم المصرف بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل ميعاد الاستحقاق ويحل المصرف في الدائنية محل هذا الشخص إلى غاية تاريخ الاستحقاق .
- 2- القروض الموجهة لتمويل أنشطة الاستثمار :** وهي القروض الموجهة لتمويل عمليات الاستثمار التي تقوم بها الشركات لفترات طويلة بهدف حصولها على وسائل الإنتاج أو معداته او عقاراً كالأراضي والمباني مما يتطلب من المصرف إيجاد طرق تمويل تتوافق مع طبيعتها ومنها قروض متوسطة الأجل وقروض طويلة الأجل ، ويصنف القرض الايجاري وهي كالاتي :
- أ - القروض متوسطة الأجل : وهي قروض موجهة لتمويل الاستثمارات التي لا يزيد عمر استخدامها عن سبع سنوات كالاتات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج عموماً .
- ب - القروض طويلة الأجل : وهي قروض تمنح لعمليات الاستثمار التي تزيد مدتها على سبع سنوات ويمكن أن تمتد المدة إلى عشرين سنة كالعقارات (الأراضي والمباني) .
- ج- القرض الايجاري : وهي عبارة عن عملية يقوم بموجبها المصرف بتأجير أصول مادية كالاتات أو المعدات وغيرها وجعلها تحت تصرف مؤسسة معينة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عن تلك الأصول لصالح المستأجر عندما يسدد المستأجر الإيجار كاملاً وخلال المدة المتفق عليه (الزبيدي ، 2002 ، 115) .

3 - القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية هي تلك التجارة التي لها اتصال يتعدى الحدود السياسية للدولة ، إذ تصدر إحدى الدول منتجاتها الفائضة إلى دولة أخرى تحتاج إلى تلك المنتجات ، وتتباين عمليات التبادل التجاري بين دول وأخرى لأسباب عديدة أهمها اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى تنوع التشريعات التجارية والضريبية والكمركية وكذلك اختلاف العملات المستعملة وسعر صرفها إزاء العملات الأخرى ، ويحتاج تمويل التجارة الخارجية تقنيات خاصة تختلف عن تلك المستعملة في تمويل التجارة الداخلية . ويصنف هذا النوع من القروض إلى نوعين يرتبطان مع طبيعة النشاط المراد تمويله وهما قروض موجهة لتمويل الاستيراد وقروض موجهة لتمويل الصادرات وهي كالآتي :

أ - القروض الموجهة لتمويل الاستيراد : توجد طريقتين لضمان تسديد تلك القروض وتمثل التحصيل المستندي والاعتماد المستندي ، إذ نشأت هاتين الوسيلتين عن انعدام الثقة بين البائع والمشتري من بلدين مختلفين والوسيلتان هي كالآتي :

- التحصيل المستندي : وتشتمل هذه الوسيلة على تسليم المستندات الخاصة بالبضاعة من طرف المصدر الخارجي إلى المصرف الذي يتواجد في بلده ومن ثم يقوم هذا الأخير بإرسالها إلى المصرف الموجود ببلد المستورد والذي يقوم بتسليمها إلى المستورد الذي سيدفع مبلغ البضاعة المرسل من الخارج (المصدر) ، كما يحزر المصدر كمبيالة على المستورد تعكس شروط البيع (Bouyakoub ,2000 ,p:263) .

- الاعتماد المستندي : وهو شكل من أشكال القروض الموجهة لتمويل التجارة الخارجية ، ويعد وسيلة من وسائل الدفع المستخدمة في التجارة الدولية وهو عبارة عن تعهد صادر من مصرف البلد المستورد (فاتح الاعتماد) يتعهد بموجبه بدفع مبلغ معين إلى مصرف البلد المصدر ، ويصدر هذا التعهد بناءً على طلب الطرف المستورد مقابل مستندات ووثائق مطابقة لنصوص تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير () ، وتوجد عدة أشكال للاعتماد المستندي تتمثل في الاعتماد المستندي القابل للإلغاء ، الاعتماد المستندي غير قابل للإلغاء ، اعتماد قابل للتحويل ، الاعتماد المتجدد وغيرها .

ب - القروض الموجهة لتمويل الصادرات : هناك نوعين من هذه القروض هما قرض المورد وقرض المشتري وهي كالآتي :

- قرض المورد : وهو آلية من آليات تمويل التجارة الخارجية على المدى المتوسط والطويل ، والمقصود بهذا النوع من القروض قيام المصرف بمنح قرض للمصدر لتمويل صادراته ، إذ إن هذا القرض ناشئ بالأساس عن مهلة يمنحها المصدر لفائدة المستورد لتسديد ما بذمته وبمعنى آخر يمنح المصدر لصالح زبونه الأجنبي مهلة للتسديد ، وتتراوح مدة القرض (7 سنوات بالمدى المتوسط و (10 سنوات إذا كان طويل الأجل وهو موجه لتمويل التجهيزات الضخمة .

- قرض المشتري : وهو قرض مباشر يمنحه المصرف لمشتري متواجد في بلد خارج بلد الإلام والمصرف في بلد آخر (بلد المورد المحلي) ، إذ يتعهد المصرف بدفعه فوراً للمورد المحلي عند استلام المشتري في بلد الخارج التجهيزات أو المعدات المطلوبة ، إذ تتراوح مدة هذا القرض بين (18 شهر و(10 سنوات (القزويني ، 2000 ، 123) .

ثالثاً : التمويل والتنمية الاقتصادية

1 - مفهوم التمويل وأهميته :

إن تمويل احتياجات أية منشأة سواء كانت سلعية أم خدمية يفترض من حيث المبدأ أن يكون من مواردها الداخلية وهو ما يعرف (بالتمويل الذاتي) ، إلا إن طبيعة المعاملات القائمة على أساس العقود والدفع المؤجل فقد أصبح لزاماً على المنشأة اللجوء إلى المصادر الخارجية من أجل تمويل احتياجاتها بالإضافة إلى ضعف إمكانية التمويل الذاتي والذي يعود إلى أسباب عديدة من بينها تدني هامش الربح بفعل المنافسة والمديونية وغيرها ، الأمر الذي جعل المنشأة بحاجة ماسة إلى تمويل المؤسسات المالية لاسيما القطاع المصرفي واللجوء للاقتراض باعتبار المصرف الوسيلة المثلى والأكثر اتساعاً لتمويل المشروعات من خلال قبول الودائع ومنح القروض ، إذ يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية وتأثيراً في نمو اقتصاديات البلدان ويحتل مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية والمالية لما له من تأثير إيجابي في التنمية الاقتصادية عن طريق تعبئة المدخرات الكافية

التي يتطلبها النمو الاقتصادي وتوزيعها بشكل كفاء في مختلف مجالات الاستغلال والاستثمار وتمويل التجارة الخارجية ، ويعرف التمويل : بأنه البحث عن موارد مالية خارجية دون الاعتماد فقط على الموارد الذاتية لأجل تمويل أنشطة استثمارية أو استغلالية معينة بالأموال اللازمة وهناك نوعين من التمويل هما الحقيقي والنقدي (عجمية ، 1983 ، 364) .

أما أهمية التمويل فتربط بإنشاء وتوسيع المشاريع الاستثمارية كهدف مباشر للتنمية ، كما إن أهميته في الاقتصاد الكلي تختلف عما في الاقتصاد الجزئي ، إذ إن في الاقتصاد الكلي فأن جميع المؤسسات الاقتصادية تركز على عنصر التمويل والذي يساعدها في زيادة عمرها الإنتاجي وتحقيق عوائد مستقبلية ، في حين على مستوى الاقتصاد الجزئي فأن المؤسسة تسعى للحصول على موارد مالية لأجل إنتاج سلع وخدمات ذات جودة عالية وتحقيق ميزة تنافسية فضلاً عن تحقيق الأرباح المتولدة وبالتالي زيادة الرفاهية الاجتماعية من خلال زيادة الأجور مما ينعكس إيجاباً على تحسين الوضع المعاشي .

2 - التنمية الاقتصادية وفعالية القطاع المصرفي

تحتاج التنمية الاقتصادية إلى خلق وتجميع الموارد وتعبئتها وتوجيهها نحو الاستثمارات المختلفة ، فالتنمية ورأس المال توجد بينهما علاقة متداخلة ومتراصة وبالتالي لا يمكن إن تحدث تنمية بدون رأس مال ، ويلعب القطاع المصرفي دوراً هاماً في توفير رأس المال لأجل النهوض باقتصاديات الدول ، إذ إن دوره يتوقف على مدى فعالية وتطور هذا القطاع علماً إن هذه الفعالية تسهم على استقطاب الاستثمارات الضرورية لتغطية احتياجات التنمية الاقتصادية ، إلا إن الكثير من الدول ومنها الدول فيها العربية لم يتوفر فيها المناخ الجاذب لتلك الاستثمارات والسبب يعود باختصار شديد إلى عاملين مهمين الأول المخاطر القطرية والثاني بأن اجتذاب الاستثمار يرتبط بمجموعة عوامل أهمها الاستقرار السياسي والاقتصادي ومدى فعالية القطاع المصرفي في تقديم التسهيلات المصرفية (يونس ، 2015 ، 283) ، ويبرز دور المصارف في النشاط الاقتصادي باعتبارها احد الدعامات الأساسية للاقتصاد القومي من خلال تسهيل المعاملات الاقتصادية والمعاملات المالية ، كما إن المصارف التجارية تلعب دوراً بارزاً في تمويل عمليات الاستثمار العام والخاص ، فإلى جانب قبولها ودائع القطاعين العام والخاص ومساهمتها المباشرة في شراء أسهم وسندات الشركات المحلية وشهادات الإيداع وغيرها ، فأنها تقوم أيضاً بممارسة دورها الرئيسي في تمويل عمليات الاستثمار من خلال ما تقدمه للاقتصاد القومي من تسهيلات ائتمانية وقروض مصرفية موجهة لجميع القطاعات العاملة في الدولة ، كما تقوم المصارف التجارية بتمويل عمليات إقامة المشاريع الاستثمارية التي لها مردودات وعائدات مرتفعة وتوفير القروض اللازمة لتمويل نفقات القطاع الصناعي بشكل عام من حيث تمويل الاستثمار في الموجودات الثابتة للمصانع العاملة من بناء وآلات ووسائل نقل إضافة لتمويل شراء المواد الخام وتمويل رأس المال الكافي لعمليات التشغيل .

3 - السياسة الاقراضية والعوامل المؤثرة فيها

تعرف السياسة الاقراضية أو ماتعرف اصطلاحاً (بالسياسة الائتمانية) : بأنها تلك السياسة التي ترسمها الإدارة العليا (المتمثلة في مجلس إدارة المصرف) والتي يتقرر فيها مجالات استخدام الأموال والقواعد المهمة في منح الائتمان (العلي ، 2013 ، 149) ، وإن الغرض من السياسة الائتمانية هو التأكد عن مدى سلامة القروض التي يمنحها المصرف وكذلك تنمية أنشطة المصرف لأجل تحقيق عوائد مرضية بالإضافة إلى توفير الرقابة المستمر على عملية الإقراض في مراحلها المختلفة ، في حين يعرف الحسيني السياسة الاقراضية للمصارف : بأنها إطار عام يتضمن مجموعة من المعايير والأسس الإرشادية التي تعتمد عليها الإدارة في المصرف بشكل عام وإدارة القروض بشكل خاص (الحسيني والدوري ، 2006 ، 129) ، إن رسم السياسة الائتمانية للمصرف هي انعكاس أو نتيجة لمتغيرات وعوامل عديدة تتفاعل معاً لتكون معالم السياسة الاقراضية بالمصرف ومن أهم هذه العوامل هي (حجم المصرف ، المكونات التركيبية لموجوداته ومطلوباته ، حجم رأس المال الممتلك ، خبرة مسؤولي المصرف على الإقراض). وتتأثر السياسة الاقراضية بجملة من العوامل أهمها كالآتي :

أ - السياسات النقدية للبنك المركزي

يعد البنك المركزي بمثابة الجهة المسؤولة عن الإشراف على النظام المصرفي ككل ، وفي إطار هذا الإشراف يقوم البنك المركزي (السلطة النقدية) بأداء العديد من المهام والذي يتسم بعضها بالطابع التقليدي ، في حين يستهدف بعضها الآخر إحداث تأثير كبير على أداء الاقتصاد على المستوى الكلي (عبد الرزاق ، 2013 ، 283) ، إذ تؤثر تلك السياسات في تحديد نوعية وحجم القروض الموجهة الممنوحة من قبل المصارف ، ويتبع البنك المركزي في ذلك نوعان من أساليب الرقابة الأول ما يعرف بأساليب الرقابة الكمية (غير المباشرة) المؤثرة في حجم الإقراض والمتمثلة بسعر إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة والثاني تعرف بأساليب الرقابة النوعية (المباشرة) كالإقناع الأدبي وغيرها ، إذ إن تعيين الحدود القصوى لأنواع القروض المختلفة التي يمنحها المصرف التجاري ينبغي أن تكون وفقاً لمتطلبات السياسة الاقتصادية للدولة .

ب- رأس المال الممتلك للمصرف :

من الطبيعي إن حجم رأس مال المصرف يؤثر على حجم ومدة القروض الممنوحة حيث كلما زاد حجم رأس المال الممتلك للمصرف كلما زادت آجال القروض ومبالغها مما يمكن المصرف من تحمل الخسائر غي المتوقعة ، كما إن حجم رأس مال المصرف له انعكاس نفسي لدى كل من المودعين والمقرضين على حد سواء لاعتقاد كل منهما بوجود أموال كافية لدى المصرف مما يعزز قدرته في مواجهة المصاعب الاقتصادية وتكون قدرته اكبر على سداد التزاماته .

ج- حجم الودائع ونوعيتها وطبيعتها :

تعد الودائع الأساس الأول الذي تعتمد عليه المصارف في الاستخدامات (التوظيف) ، وكلما كانت ودائع المصرف المملوكة للزبائن بحجم كبير ونوعيات مختلفة من هؤلاء الزبائن كلما زادت قدرة المصرف على منح القروض الموجهة بأنواعها ، وتعد الودائع تحت الطلب من أكثر أنواع الودائع عرضة للسحب من قبل المودعين ، ولهذا نلاحظ مراعاة المصارف بان لا تمنح تلك الودائع في شكل قروض متوسطة وطويلة الأجل بل تسعى إلى مقابلة القروض طويلة الأجل بودائع طويلة الأجل مما يجعل المصارف في أمان من مشكلات نقص السيولة اللازمة لأداء أنشطته (عبد الحميد ، 2013 ، 155) .

د- متطلبات الربحية :

تعد الأرباح عامل مهم في رسم السياسة الائتمانية ، فالمصارف التي تسعى إلى زيادة أرباحها ينبغي عليها أن تنتهج سياسة اقرضية متساهلة ومرنة رغم ما يتحمله المصرف لقاء ذك من مخاطر إضافية وبالتالي تعتبر الأرباح عنصراً واجب تحقيقه لاستمرارية نجاح المصرف وديمومته.

هـ- البيئة المنافسة والظروف الاقتصادية :

من الطبيعي أن يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض وعروضها بشكل مباشر بالحالة الاقتصادية من ازدهار اقتصادي أو تضخم أو كساد ، كما أن للمنافسة دور في مدى انتهاز المصارف سياسة اقرضية متساهلة أو متشددة ، إذ إن كلما كانت المنافسة كبيرة سيشتجع المصارف إلى تساهلها في منح القروض والعكس بالعكس .

و- كفاءة الإدارة والعاملين بالمصرف :

بمعنى كلما زادت خبرة وكفاءة الإدارة والعاملين في إدارة القرض كلما ساعد ذلك على زيادة مقدرة المصرف في منح القروض في كافة المجالات وبأساليب متعددة ، إذ تؤدي سوء الإدارة من حيث عدم الكفاءة الإدارية والتشغيلية إلى تفاقم المشكلات داخل المصرف ، كما إن إتباع السياسات الائتمانية الخاطئة وعدم مراعاة الضوابط الأساسية لمنح الائتمان سيعرض المصرف إلى ظاهرة التعثر المصرفي .

المبحث الثالث : الإطار العملي

يتضمن هذا المبحث دور القروض الموجهة في تمويل التنمية الاقتصادية والسياسة المصرفية (السياسات النقدية والاقراضية) لجميع مؤسسات النظام المصرفي العراقي للمدة (2005 – 2018) وحجم ما تقدمه من ائتمان للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، ويتناول بعض المؤشرات التحليلية لتقييم دور القروض الموجهة في تمويل التنمية الاقتصادية بالاستناد إلى بيانات الحسابات الختامية وكشوفات الأرباح والخسائر في التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي عن الجهاز المصرفي العراقي وكالاتي:

أولاً : هيكل الجهاز المصرفي العراقي للمدة (2005 – 2018) .

يضم هيكل الجهاز المصرفي العراقي (71) إلى نهاية العام 2018 ، إذ بلغ عدد المصارف الخاصة (64) مصرف في حين بلغت المصارف الحكومية (7) مصارف ، وقد تنوعت المصارف الخاصة ما بين المصارف الإسلامية المحلية والبالغ عددها (22) مصرفاً وعدد (24) مصرفاً تجارياً محلياً وعدد (16) فرعاً لمصارف تجارية أجنبية وعدد (2) فرعاً لمصارف إسلامية أجنبية، في حين تنوعت المصارف الحكومية ما بين مصارف تجارية بعدد (6) وعدد (1) مصرف إسلامي ، والجدول (1) يوضح الوضع المالي للجهاز المصرفي العراقي لمدة الدراسة من خلال تحليل نتائج بعض المؤشرات المصرفية ذات الصلة بموضوع البحث كأجمالي القروض الموجهة ومصدر تمويلها الأساسي وهي الودائع ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وكذلك مساهمتها في تمويل القطاعات الاقتصادية في العراق إضافة إلى نسب التغير خلال مدة الدراسة ، وقد تم اعتماد البيانات والمعلومات من خلال التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي وكالاتي :

جدول (1) يوضح بعض المؤشرات المصرفية للمصارف التجارية العاملة في العراق للمدة (2005 – 2018) (ترليون دينار)

الفقرات	اجمالي الموجودات والمطلوبات + GDP			اجمالي القروض النقدية الموجهة للقطاعات المختلفة					اجمالي الودائع لدى المصارف التجارية العاملة بالعراق			
	GDP		المبلغ	نسبة نمو %	الاهمية النسبية من اجمالي الموجودات والمطلوبات %	نسبة نمو %	الاهمية النسبية من اجمالي الموجودات والمطلوبات %	المبلغ	نسبة نمو %	الاهمية النسبية من اجمالي الموجودات والمطلوبات %	نسبة استخدام الودائع في القروض %	
	GDP	الموجودات والمطلوبات										
المبلغ	نسبة نمو %	GDP	المبلغ	نسبة نمو %	الاهمية النسبية من اجمالي الموجودات والمطلوبات %	نسبة نمو %	الاهمية النسبية من اجمالي الموجودات والمطلوبات %	المبلغ	نسبة نمو %	الاهمية النسبية من اجمالي الموجودات والمطلوبات %	نسبة استخدام الودائع في القروض %	
2005	64.310	0.58	41.116	1.152	0.42	0.02	0.03	4.108	- 0.05	0.06	0.10	0.28
2006	72.554	0.13	95.588	2.640	1.29	0.04	0.03	6.681	0.63	0.09	0.07	0.40
2007	95.805	0.32	107.829	3.442	0.31	0.04	0.03	10.598	0.59	0.11	0.10	0.32
2008	155.982	0.63	155.636	4.554	0.32	0.03	0.03	14.700	0.39	0.09	0.09	0.31
2009	139.330	0.89	139.228	5,291	0.16	0.04	0.04	21.800	0.49	0.16	0.16	0.24
2010	152.760	0.11	171.957	9.385	0.78	0.06	0.06	34.263	0.57	0.22	0.20	0.27
2011	143.800	-0.06	211.300	13.000	0.39	0.09	0.06	41.800	0.22	0.29	0.20	0.31
2012	191.000	0.33	245.200	20.800	0.60	0.11	0.09	42.500	0.02	0.22	0.17	0.49
2013	135.500	- 0.29	271.100	30.000	0.44	0.22	0.11	68.900	0.62	0.51	0.25	0.44
2014	145.100	0.07	260.600	34.100	0.14	0.24	0.13	74.100	0.08	0.51	0.28	0.46
2015	133.706	- 0.08	207.900	36.800	0.08	0.28	0.18	64.300	- 0.14	0.48	0.31	0.57
2016	129.170	- 0.06	196.500	37.200	0.01	0.29	0.19	62.400	- 0.03	0.48	0.22	0.60
2017	103,012	- 0.29	225.700	38,000	0.02	0.37	0.17	67.000	0.07	0.65	0.30	0.57
2018	108,004	0.05	251.100	38,500	1.4%	0.37	0.15	76.900	0.15	0.71	0.31	0.50

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للمدة (2005 – 2018)

تشير نتائج بيانات الجدول (1) إلى ارتفاع نسب النمو لرصيد إجمالي الموجودات والمطلوبات ورأس المال للمصارف التجارية العاملة في العراق خلال مدة الدراسة (2005-2018)، إذ كانت أعلى نسبة نمو في العام 2009 ومقدارها (89%) وأدنى نسبة نمو بلغت (5%) للعام 2018، في حين سجلت تلك المصارف العاملة في العراق نسب نمو سالبة للسنوات 2011، 2013، 2015، 2016، 2017 والبالغ مقدارها (6% -)، (29% -)، (8% -)، (6% -)، (29% -) على التوالي، في حين كانت نسب نمو رصيد إجمالي الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف العاملة للقطاعات المختلفة في العراق خلال مدة الدراسة متباينة نتيجة انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني في العراق، إذ كانت أعلى نسبة نمو مسجلة في العام 2006 والبالغة (1.29%) بينما كانت أدنى نسبة بلغت (1%) للعام 2018 وهذا ما نلاحظه في الجدول (1)، في حين سجلت أعلى نسبة مساهمة لرصيد القروض الموجهة من إجمالي الموجودات للسنوات (2017، 2018) والبالغ مقدارها (37%، 37%) على التوالي بينما كانت أدنى نسبة مساهمة مسجلة للعام 2005 والبالغة (2%)، بينما سجلت أعلى نسبة للقروض الموجهة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والبالغ مقدارها (19%) للعام 2016 في حين كانت أدنى نسبة مسجلة مقدارها (3%) للسنوات (2005 إلى 2008) وهي نسبة ضئيلة جداً إذا ما قورنت بحجم (GDP) للسنوات نفسها. كما سجل إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق أعلى نسبة نمو بمقدار (63%) للعام 2006 وأدنى نسبة نمو كانت بالسالب والبالغ مقدارها (14% -) للعام 2015، في حين سجلت أعلى نسبة مساهمة للودائع من إجمالي المطلوبات بمقدار (65%) للعام 2017 وأدنى مقدار كان (6%) للعام 2005، فيما شكلت أعلى نسبة مساهمة للودائع من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2018 والبالغ مقدارها (31%) وأدنى نسبة بلغت (7%) للعام 2006 وهي نسبة منخفضة جداً إذا ما قورنت بحجم (GDP) لنفس السنوات والبالغ مقدارها (251.100) تريليون، (95.588) تريليون للسنوات 2018، 2006 على التوالي وكما هو ملاحظ في بيانات الجدول أعلاه.

ثانياً : تطورات التنمية الاقتصادية بالعراق للمدة (2018-2005)

يمتلك العراق كل المؤهلات التي تجعله أن يكون من بين الدول المزدهرة وإن يتمتع أبنائه بمستوى من المعيشة والدخل تكافئ الدول الأخرى متوسطة الدخل باعتباره باعتباره بلد غني بموارده الطبيعية والبشرية، إذ تتطلب المرحلة الحالية التي يمر بها العراق اتخاذ العديد من الخطوات الجادة في تحرير الاقتصاد عبر برامج الإصلاح الاقتصادي والمصرفي والمالي ودعم عملية التنمية المستدامة وإقامة المشاريع الصناعية والزراعية والتجارية والتي ستعكس بشكل ايجابي على الاقتصاد العراقي من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ولأجل التعرف على أداء الاقتصاد العراقي للمدة (2005_2018) وتكوين الصورة الواضحة له نعتمد الناتج المحلي الإجمالي باعتباره المقياس الأكثر شمولاً لأدائه ومدى مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في توليده وكما نلاحظه في الجدول (2) :

جدول (2) يوضح الأهمية النسبية بعض القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة

(2018-2005)

القطاع الاقتصادي السنوات	نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في توليد GDP %							المبالغ (تريليون دينار)
	GDP	النفط الخام والمعادن	المصارف والمال والتأمين	الكهرباء والماء	الزراعة والصيد	نقل ومواصلات	الصناعة التحويلية	خدمات التنمية الاجتماعية
2005	41.116	0.64	0.01	0.02	0.07	0.07	0.02	0.12
2006	95.588	0.55	0.08	0.008	0.06	0.07	0.02	0.11
2007	107.829	0.54	0.09	0.01	0.05	0.07	0.02	0.12
2008	155.636	0.62	0.08	0.008	0.04	0.08	0.02	0.14
2009	139.228	0.81	0.10	0.01	0.04	0.10	0.01	0.18
2010	171.957	0.43	0.09	0.01	0.05	0.10	0.02	0.16
2011	211.300	0.43	0.09	0.01	0.05	0.10	0.02	0.16
2012	245.200	0.53	0.09	0.01	0.04	0.05	0.02	0.15
2013	271.100	0.47	0.08	0.02	0.04	0.06	0.03	0.16
2014	260.600	0.47	0.09	0.02	0.04	0.06	0.03	0.15
2015	207.900	0.33	0.11	0.03	0.05	0.08	0.02	0.23
2016	196.500	0.31	0.11	0.03	0.05	0.08	0.02	0.24
2017	225.700	0.38	0.08	0.04	0.03	0.10	0.02	0.19
2018	251.100	0.47	0.08	0.03	0.02	0.10	0.02	0.18

المصدر : من إعداد البحث بالاعتماد على التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي للمدة (2005 - 2018) .

يتبين من بيانات الجدول (2) تذبذب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال مدة الدراسة ، إذ سجل أعلى قيمة له مقدارها (271.100) تريليون دينار للعام 2013 في حين كانت أدنى قيمة مسجلة في العام 2005 والبالغة (41.116) تريليون دينار ، كذلك نلاحظ من الجدول أعلاه بأن أكثر القطاعات الاقتصادية مساهمة في (GDP) هو قطاع النفط والمعادن ، إذ بلغت أعلى نسبة أهمية لقطاع النفط والمعادن والبالغ مقدارها (81%) للعام 2009 وأدنى نسبة أهمية بلغت (31%) في العام 2016 ، في حين كانت نسبة المساهمة لقطاع المصارف والمال والتأمين تشكل نسبة ضئيلة جداً حيث سجلت أعلى نسبة أهمية كانت للأعوام (2015 ، 2016) وبلغت (11%) بينما سجلت أدنى نسبة في العام 2005 والبالغة (1%) والجدير بالذكر إن نسبة مساهمة قطاع المصارف لوحده كان بالمتوسط حوالي (1.5%) وهي نسبة متدنية جداً مقارنة بحجم الأموال التي بحوزتها ، كما نلاحظ أيضاً نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة البحث بأنها متدنية جداً كان الأعلى مساهمة من بينها هو قطاع خدمات التنمية الاجتماعية وأقلها مساهمة باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ، إذ بلغت أعلى نسبة مساهمة لقطاع التنمية الاجتماعية مقدارها (24%) في العام 2016 بينما سجلت أدنى نسبة بمقدار (11%) للعام 2006 ، في حين سجلت أعلى نسبة مساهمة للقطاعات الاقتصادية الأخرى إجمالاً (الكهرباء والزراعة والنقل والصناعة التحويلية) بلغت (10%) وأدنى نسبة كانت حوالي (0.8%) وكما نلاحظه من بيانات الجدول (2) .

ثالثاً : السياسات المصرفية والإقراضية في التنمية الاقتصادية

1 - السياسة المصرفية للبنك المركزي العراقي :

اتخذ البنك المركزي العراقي ما بعد أحداث 2003 جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة الى تنظيم عمل المصارف ورفع مستوى أدائها وتعزيز دورها في تمويل الأنشطة الاقتصادية وضمان سلامة ومتانة الجهاز المصرفي ، إذ إن تلك الإجراءات أسهمت في زيادة حجوم المراكز المالية للمصارف من (64.310) تريليون دينار في العام 2005 إلى (108.004) تريليون دينار للعام 2018 أي بنسبة زيادة (70%) ، في حين ارتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي من (41,116) تريليون دينار في العام 2005 إلى (251.100) تريليون دينار في العام 2018 أي بنسبة زيادة (510%) وهذا ما نلاحظه في الجدول رقم (1) ، وعلى الرغم من إجراءات البنك المركزي ومناجم عنها من ارتفاع في رؤوس أموال المصارف بالإضافة إلى زيادة معدلات نمو (GDP) إلا إن مساهمة المصارف العاملة في توليد الناتج المحلي الإجمالي ظلت متدنية جداً بالمقارنة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع النفط وكما يوضحه الجدول (2) ، إذ كانت أعلى نسبة مساهمة لقطاع المصارف والمال والتأمين بمقدار (11%) وأدنى نسبة كانت بمقدار (1%) في حين كانت نسبة مساهمة قطاع المصارف لوحده خلال مدة الدراسة لا يتجاوز (1.5%) بالمتوسط .

2 - السياسة الإقراضية للمصارف التجارية العاملة بالعراق

أظهرت نتائج تحليل بعض المؤشرات المصرفية للمصارف التجارية العاملة بالعراق (الحكومية والخاصة) للمدة (2005-2018) ذات العلاقة بالائتمان الممنوح من قبل تلك المصارف للقطاعات الاقتصادية (العام والخاص والحكومي) ، واشتمل الائتمان خطابات الضمان والاعتمادات المستندية ، وهذا ما نلاحظه في تحليل البيانات الواردة في الجدول (3) وكما يأتي :

جدول (3) يوضح الائتمان النقدي والتعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة بالعراق للمدة (2005-2018)

نوع الائتمان		الائتمان النقدي (قروض وسلف ، اوراق تجارية مضمونة ، المكشوف)						الائتمان التعهدي (خطاب ضمان ، اعتماد مستندي)	
القطاعات	السنوات	القطاع الحكومي		القطاع العام		القطاع الخاص صناعي ، زراعي ، خدمي ، مالي		اجمالي الائتمان النقدي	
		المبلغ	نسبة النمو %	المبلغ	نسبة النمو %	المبلغ	نسبة النمو %	المبلغ	نسبة النمو %
	2005	0.134	-----	0.161	-----	0.923	-----	1.218	13.822
	2006	0.238	0.78	0.356	1.21	1.100	0.19	1.694	11.600
	2007	0.340	0.43	0.713	1.00	1.969	0.52	2.722	12.345
	2008	0.766	1.25	0.265	- 0.63	2.463	0.25	4.554	11.657
	2009	0.447	- 0.42	0.198	- 0.25	4.646	0.89	5.291	15.432
	2010	0.639	0.43	0.193	- 0.03	8.527	0.84	9.413	58.285
	2011	0.741	0.16	0.897	3.65	11.356	0.33	12.994	20.344
	2012	7.687	0.04	6.121	5.82	14.651	0.29	28.439	44.175
	2013	6.378	0.17	6.627	0.08	16.948	0.16	29.953	53.668
	2014	8.368	0.31	8.011	0.21	17.746	0.05	34.123	50.908
	2015	10.880	0.30	7.803	- 0.03	18.071	0.02	36.752	40.533
	2016	11.616	0.07	7.384	- 0.05	18.181	0.01	37.181	33.281
	2017	11.280	0.03	7.222	- 0.02	19.453	0.07	37.952	27.652
	2018	15.596	0.38	2.501	- 0.65	20.217	0.04	38.487	25.337

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الاقتصادية السنوية الصادرة من البنك المركزي العراقي للمدة (2005 - 2018)

تشير بيانات الجدول (3) إلى تفاوت نسب نمو الائتمان الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق إلى القطاعات الاقتصادية سواء كان الائتمان نقدي أو تعهدي نتيجة عدم استقرار الأوضاع العامة في البلاد ، إذ نلاحظ بأن أعلى تسجيل لنسب نمو الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الحكومي بلغ (78%) للعام 2006 فيما كانت أدنى نسبة مسجلة كانت بالسالب والبالغة (-42%) في العام 2009 ، في حين بلغت أعلى نسبة نمو للائتمان الممنوح للقطاع العام وكانت (5.82%) في العام 2012 بينما كانت أدنى نسبة مسجلة بالسالب للسنوات 2008، 2009 ، 2010 ، 2015، 2016، 2017، 2018، كذلك سجلت المصارف أعلى نسبة نمو للائتمان الممنوح للقطاع الخاص والبالغة (89%) في العام 2009 في حين كانت أدنى نسبة مسجلة مقدارها (1%) في العام 2016 علماً إن نسب النمو تتناقص تدريجياً لاسيما في السنوات الأخيرة وكما هو مبين في الجدول (3) ، ومن خلال نظرة فاحصة إلى حجم الائتمان النقدي الموجه للاقتصاد العراقي وما تمتلكه إجمالي المصارف التجارية (الحكومية والأهلية) لا يتجاوز (18%) كأعلى نسبة من إجمالي الناتج المحلي كما هو ملاحظ في الجدول (1) وهي نسبة بسيطة تعكس ضعفاً في الوساطة المالية في المصارف وابتعاد المصارف صوب العمليات المصرفية المفضية إلى تعميق السوق المالية، حيث إن المصارف تتذرع بمخاطر السوق إضافة إلى مخاطر الائتمان والإخفاق في التسديد ، إذ تشير بيانات الجدول خلال مدة الدراسة بأن أعلى حجم لإجمالي الائتمان النقدي سجلته المصارف بلغ (38.487) تريليون دينار ، في حين كان أدنى حجم بلغ (1.218) تريليون دينار في العام 2005، أما على صعيد الائتمان التعهدي (خطابات الضمان والاعتمادات المستندية) فقد سجلت أعلى نسبة نمو بلغت (84%) في العام 2006 وأدنى نسبة كانت بالسالب والبالغة (0.18 -) في العام 2016 وكما هو مبين في الجدول (3) .

رابعاً : القروض الموجهة ودورها في الاقتصاد العراقي :

أشرنا فيما سبق إن القطاع المصرفي يلعب دوراً هاماً في توفير رأس المال لأجل النهوض باقتصاديات البلدان من خلال خلق وتجميع الموارد وتوجيهها نحو الاستثمارات الاقتصادية المختلفة ، إلا إن الكثير من الدول ومنها العراق والتي لم يتوفر بها المناخ

الجاذب للاستثمار والسبب يعود إلى انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني للبلد من جانب وضعف فعالية القطاع المصرفي العراقي في تقديم التسهيلات الائتمانية نتيجة تذررها بمخاطر السوق بالإضافة إلى مخاطر الائتمان والإخفاق في السداد ، الأمر الذي جعل دور المصارف التجارية العاملة في العراق في تمويل التنمية الاقتصادية متدنياً جداً وهذا ما نلاحظه في نتائج تحليل نسب مساهمة القروض الموجهة للقطاعات الاقتصادية وفي الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى نسب استخدامات الودائع في القروض الموجهة في الجدول (4) وهي كالآتي :

الجدول (4) يوضح الأهمية النسبية للقروض الموجهة للقطاعات الاقتصادية للمدة (2005-2018) (ترليون دينار)									
السنوات	اجمالي القروض الموجهة	اجمالي الناتج المحلي	اجمالي الودائع لدى المصارف	القطاع الحكومي	نسبة المساهمة %	القطاع العام	نسبة المساهمة %	القطاع الخاص	نسبة المساهمة %
	ترليون دينار	ترليون دينار	ترليون دينار	ترليون دينار	%	ترليون دينار	%	ترليون دينار	%
2005	15.040	41.116	4.108	0.134	0.009	0.161	0.01	0.923	0.06
2006	13.294	95.588	6.681	0.238	0.02	0.356	0.03	1.100	0.08
2007	15.067	107.829	10.598	0.340	0.02	0.713	0.05	1.969	0.13
2008	16.211	155.636	14.700	0.766	0.05	0.265	0.02	2.463	0.15
2009	20.723	139.228	21.800	0.447	0.02	0.198	0.009	4.646	0.22
2010	67.698	171.957	34.263	0.639	0.009	0.193	0.003	8.527	0.13
2011	33.338	211.300	41.800	0.741	0.02	0.897	0.03	11.356	0.34
2012	72.614	245.200	42.500	7.687	0.11	6.121	0.08	14.651	0.20
2013	83.621	271.100	68.900	6.378	0.08	6.627	0.08	16.948	0.20
2014	85.031	260.600	74.100	8.368	0.10	8.011	0.09	17.746	0.21
2015	77.285	207.900	64.300	10.880	0.14	7.803	0.10	18.071	0.23
2016	70.462	196.500	62.400	11.616	0.16	7.384	0.10	18.181	0.26
2017	65.604	225.700	67.000	11.280	0.17	7.222	0.11	19.453	0.30
2018	63.824	251.100	76.900	15.596	0.24	2.501	0.04	20.217	0.32
الفقرات				المتوسط		الحد الأعلى		الحد الأدنى	
نسبة مساهمة القروض الموجهة في القطاع الحكومي				0.08		0.24		0.009	
نسبة مساهمة القروض الموجهة في القطاع العام				0.05		0.11		0.009	
نسبة مساهمة القروض الموجهة في القطاع الخاص				0.20		0.34		0.06	
نسبة مساهمة القروض الموجهة في الناتج المحلي				0.08		0.18		0.03	
نسبة استخدامات الودائع في القروض الموجهة				0.41		0.60		0.28	

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات والمعلومات السابقة والمعتمدة على التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي

تشير البيانات الواردة في الجدول (4) إلى تباين نسب مساهمة القروض الموجهة في القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال مدة الدراسة ، إذ سجلت أعلى نسبة أهمية للقروض الموجهة للقطاع الحكومي كانت بمقدار (0.24) للعام 2018 في حين كانت أدنى نسبة مسجلة في العام 2005 والبالغة (0.009) ، كما سجلت أعلى نسبة مساهمة للقروض في القطاع العام كانت (0.11) في العام 2017 ، بينما كانت أدنى نسبة مسجلة بلغت (0.009) في العام 2009 ، في حين كانت أعلى نسبة مسجلة للقروض للقطاع الخاص والبالغة (0.34) في العام 2011 بينما كانت أدنى نسبة مسجلة بمقدار (0.06) في العام 2005 ، وعند المقارنة في نسب مساهمة القروض الموجهة في تمويل القطاعات الاقتصادية (الحكومي والعام والخاص) نلاحظ بأن النسب الأعلى كانت من نصيب القطاع الخاص ، إلا أنه على العموم تبقى مساهمة القروض الموجهة من قبل المصارف التجارية العراقية في تمويل الاقتصاد العراقي بنسب متدنية جداً لا تتناسب مع حجم رؤوس أموالها المملوكة والمبالغ المودعة لديها ، إذ يتبين لنا بأن نسبة استخدام إجمالي الودائع في القروض الموجهة خلال مدة الدراسة بلغت (0.41) في المتوسط ، في حين بلغت نسبة مساهمة القروض الموجهة في الناتج المحلي الإجمالي كانت (0.08) في المتوسط ، بينما كانت نسبة مساهمة القروض بالمتوسط في القطاع الحكومي والعام والخاص بلغت (0.08) ، (0.05) ، (0.20) على التوالي .

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

- 1- ضرورة تنوع مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في العراق ومن بينها التمويل المصرفي الذي يعد من أهم عناصر التمويل .
- 2- الانخفاض الملحوظ لحجم الائتمان المصرفي (النقدي والائتماني) الممنوح لجميع القطاعات الاقتصادية المختلفة والذي لا يتناسب مع حجم المبالغ المودعة لدى المصارف التجارية العاملة في العراق (الحكومية والأهلية) وكذلك مع حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة .
- 3- تدني نسب مساهمة القروض الموجهة في تمويل القطاعات الاقتصادية (الحكومي والعام والخاص) وكذلك انخفاض أهميتها النسبية في توليد الناتج المحلي الإجمالي .
- 4- تعد الودائع من أهم عناصر استخدامات المصرف في تمويل أصوله ، إذ إن حجم استخدام الأموال المودعة لدى المصارف في تمويل القروض الموجهة شهد انخفاضاً ملحوظاً خلال مدة الدراسة
- 5- اعتماد المصارف العراقية التجارية الحبيطة والحذر في منح الائتمان خشية مخاطر الائتمان والإخفاق في عدم السداد من جانب وانعدام الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني في البلد .
- 6- ضعف مواكبة المصارف العراقية للتطورات التكنولوجية وكذلك الأساليب المعتمدة في تقديم التسهيلات المصرفية والخدمات ذات الجودة العالية التي تلبي رغبات الزبائن .
- 7- تعد مشكلة التمويل احد ابرز المشاكل التي تعترض التنمية الاقتصادية ، إلا إن النمو النسبي المتحقق في عملية تمويل الاقتصاد العراقي مصدره النفط الخام ولكن هذا الوضع سيهدد البنيان المالي الوطني لكون الإيرادات البترولية هي عرضة لتذبذبات أسعار البترول في السوق العالمية .
- 8- اثبت التحليل الكمي صحة الفرضيات الرئيسية الاولى بوجود دور للقروض الموجهة في تحقيق النمو الاقتصادي وكذلك اثبت التحليل صحة الفرضية الثانية ومفادها ان زيادة مستويات النمو الاقتصادي سيزيد من معدلات زيادة الطلب على الائتمان .
- 9 - اثبت الجانب العملي للدراسة تحقق اهداف الدراسة حول تحديد دور القروض الموجهة لتمويل أنشطة القطاعات الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي وكذلك تحقق هدف الدراسة حول المشاكل والتحديات التي تواجه القروض الموجهة لتمويل أنشطة القطاعات الاقتصادية .

ثانياً : التوصيات

- 1 - يتطلب من المصارف التجارية العاملة في العراق استخدام وسائل حديثة لإدارة مخاطرها من شأنها أن تحد من التذبذب والأداء العشوائي في إدارة أموالها من جانب وتعزيز مقدرتها في مواجهة المخاطر الائتمانية من جانب آخر وبالتالي ابتعادها عن الإفراط في إتباعها سياسة الحبيطة والحذر للائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية بحجة الإخفاق في عدم السداد .
- 2 - ضرورة التزام المصارف العراقية بالقواعد والمعايير الدولية وما تصدره من توصيات جديدة تتعلق بتوفير السيولة وتعزيز الملاءة المالية ومواجهتها المخاطر الائتمانية ومن ثم توسع مقدرتها في منح الائتمان وتمويل الاقتصاد العراقي .
- 3 - يتطلب من المصارف التجارية العاملة تحقيق عملية التوازن ما بين مصادر أموالها لاسيما الودائع واستخدامها في عمليات الإقراض المصرفي بمعنى عدم الاحتفاظ المفرط بأموال المودعين في خزائن المصارف دون الاستفادة القصوى منها في عملية تمويل التنمية الاقتصادية .
- 4 - تطوير قدرات الكوادر البشرية من خلال إدخالهم في دورات خارجية وداخلية والاطلاع على أحدث الوسائل المستخدمة في العالم ذات الصلة بإدارة المخاطر ليتسنى لهم تطبيقها على مستوى المصارف العراقية .
- 5 - تفتح هذه الدراسة آفاقاً مستقبلية لدراسات قادمة حول اثر المخاطر الائتمانية في منح القروض الموجهة لتمويل التنمية الاقتصادية والحد من مشاكل عدم السداد .

المصادر

أولا : المصادر العربية

- 1 – عبد الله , خالد أمين والطراد,إسماعيل إبراهيم "إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية "الطبعة الأولى , دار وائل للنشر والتوزيع ,الأردن ,عمان, 2006 .
- 2 – جميل , هبل عجمي وارسلان , رمزي ياسين "النقود والمصارف والنظرية النقدية "، الطبعة الأولى ، در وائل للنشر ، الأردن ، 2009.
- 3 – لطرش ، طاهر " تقنيات البنوك " ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .
- 4 – عبد الحميد ، عبد المطلب " اقتصاديات النقود والبنوك " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2007 .
- 5 – الزبيدي ، حمزة محمد " إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني " ، الطبعة الأولى ، الوارق للنشر ، الأردن ، 2002 .
- 6 – القزويني ، شاكور " محاضرات في اقتصاد البنوك " ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000 .
- 7- العجمية ، عبد العزيز "مقدمة في التخطيط والتنمية " ، دار النهضة ، بيروت ، 1983 .
- 8 – يونس ، حيدر " الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية " ، الطبعة الأولى ، مركز كربلاء للدراسات والبحوث ، العراق ، 2015 .
- 9- العلي ، اسعد حميد " إدارة المصارف التجارية " الطبعة الأولى ، دار الذاكرة للنشر والتوزيع ، العراق ، 2013 .
- 10- الحسيني ، فلاح والدوري ، مؤيد " إدارة البنوك - مدخل كمي واستراتيجي معاصر " ، الطبعة الثالثة ، دار وائل ، الأردن ، 2006 .
- 11- عبد الرزاق ، محمود حامد "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية " ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2013 .
- 12- عبد الحميد ، عبد المطلب " الإصلاح المصرفي ومقررات بازل " ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية للنشر ، مصر ، 2013 .

ثانياً : المصادر الأجنبية

- 1-G.Rouyer,Choinel:La banque et l'entreprise,editions banquet, Paris,1998 .
- 2 - Farouk Bouyakoub : L'entreprise et le financement bancaire, Casbah éditions 2000 .